

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

بنوك الشراكة الأورومتوسطية: الواقع والتحديات

أ. قسوري إنصاف / جامعة محمد خيضر بسكرة

بنوك الشراكة الأوروبية متوسطة:

الواقع والتحديات

أ. قسوري إنصاف

الملخص:

إن عملية تحويل صفقات الإستيراد والتصدير وتسوية المدفوعات الدولية بين الدول أمر ضروري وبسبب عدم تشابه طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية...، هذا التباين ينعكس في ضرورة وجود طرق وعمليات تساعد في تسوية المدفوعات وهي البنوك على المستوى الدولي.

كما تعد أنشطة البنوك في أي دولة عربية تستمد وتتأثر وتؤثر بالسياسات والنظم المختلفة المحيطة، مثل النظم البنكية والمالية والإقتصادية والسياسية والقوانين والقرارات والسياسات النقدية والإئتمانية وسوق الصرف الأجنبي وتطورات الإقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.

ومعظم البنوك العربية الأوروبية تعمل من أجل تطوير المؤسسات المالية وتحسين البيئة البنكية وتنفيذ برامج شاملة لإزالة الإحتلالات الداخلية والخارجية وإنتهاج سياسات تحرير الأسعار والعمل على إزالة القيود على حركة تدفق رؤوس الأموال والتجارة في ظل ظروف توجه البنوك نحو تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: مفهوم بنوك الشراكة الأوروبية متوسطة، تمويل البنوك العربية الأوروبية للإستثمارات، آفاق وتحديات العمل البنكي العربي الأوروبي.

Résumé:

La conversion des contrats d'importation et d'exportation et de règlement des paiements internationaux entre les États est nécessaire en raison de la non-similitudes la nature des relations économiques internationales..., cet écart se reflète dans la nécessité de l'existence de méthodes et de contribuer au règlement des paiements et des banques au niveau international.

les activités des banques dans un État arabe politiques différentes voisines, telles que les systèmes financières, économiques et politiques, les lois et les décisions et les politiques monétaires et de crédit et les marchés des changes et l'évolution de l'économie mondiale et des relations internationales.

La plupart des banques arabes européenne s'emploie à développer les institutions financières et l'amélioration et mettre en oeuvre des programmes d'éliminer les déséquilibres internes et externes et à la poursuite des politiques de libéralisation des prix et de la levée des restrictions à la circulation des flux de capitaux et des échanges dans des conditions les banques à la libéralisation du commerce des services financiers et les progrès des technologies de l'information et de la communication.

Mots clés: les banques de partenariat euro-méditerranéen, le financement des banques européennes, le travail bancaire européen arabe.

تمهيد

تأكد كثير من الدراسات على أن الاختلاف في مستوى تطور وكفاءة القطاع البنكي بين الدول الأوروبية والعربية كان له تأثير كبير على معدل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل كما توجد عدة عوامل لعمل البنوك الأجنبية في الأسواق الخارجية بالرغم من أن الدافع الرئيسي لهذه البنوك هو الحصول على مكانة تنافسية في السوق.

وتهدف البنوك العاملة في إطار الشراكة الأورومتوسطية لتعزيز التعاون أكثر بين المجموعتين وتقديم التسهيلات اللازمة حيث بلغ حجم الإقراض المقدم من مجموعة بنك الإستثمار الأوروبي 2014 ما قيمه 80.3 بليون أورو لدول حوض المتوسط وحوالي ما نسبته 90% من قروض البنك مخصصة لداخل الإتحاد الأوروبي.

أما البنوك العربية فقد بلغت نسبة نمو أرباحها 3.1 تريليون دولار 2014 محققة ودائعها نمو بقيمة 7.1 تريليون دولار وهو راجع للإصلاحات البنكية المعتمدة من طرف الدول ومساهمة القطاع الخاص، كذلك تعديلات في القوانين والمراسيم المتعلقة بالبنوك وتوسيع السوق البنكية نتيجة تحرير الخدمات المالية وما ميز الشراكة في مجالها النقدي والمالي نقل التكنولوجيا البنكية والمالية إلى الدول العربية.

1/ تطور بنوك الشراكة العربية الأوروبية

المتوسطة

تطورت وازدهرت البنوك العربية الأوروبية التي تألفت بصورة خاصة من بنوك مختلطة شاركت في رساميلها*^أ البنوك الكبرى بالعالم العربي وأوروبا، وكانت هذه الحركة قد انطلقت بمبادرة من البنوك العربية والبنوك الفرنسية الكبرى: بنك Credit Lyonnais ، Société Générale ، مصرف باريس الوطني (PNB) وأدت إلى إنشاء إتحاد البنوك العربية

الفرنسية (اليوباف)، والبنك الفرنسي العربي الدولي (قرا ب بنك أنترناسيونال) والبنك العربي والدولي للإستثمار، والإتحاد المتوسطي في باريس، كما أدت إلى إنشاء البنك الأوروبي العربي (Europe Arab Bank) في لندن.

وظورت البنوك الأوروبية علاقتها مع الأسواق العربية من خلال تطوير سياسة مشاركة أنشطة بالبنوك العربية عن طريق إنشاء البنوك المشتركة (المشار لها سابق) ومن خلال إنشاء فروع لها بالدول العربية.

والشبكة المالية العربية الأوروبية لا تزال تتمتع بأهمية كبيرة رغم الإضطرابات والصدمات النفطية والأزمات المالية، وعلى الرغم من عمليات التصفية والتعديلات التي شهدتها المؤسسات العربية والعربية الأوروبية في باريس ولندن، وهناك العديد من المؤسسات المالية العربية العامة لا تزال ناشطة في الأسواق الأوروبية ومنها مكتب الإستثمار الكويتي الذي يدخل بصورة متزايدة في أسواق البورصة الأوروبية وفي عمليات الإستثمار المباشر في بريطانيا وإسبانياⁱⁱ.

أولا: توجد عدة عوامل لعمل البنوك الأجنبية في الأسواق الخارجية بالرغم من أن الدافع الرئيسي لهذه البنوك هو الحصول على مكانة تنافسية في السوق، فإنه يمكن ذكر العوامل التاليةⁱⁱⁱ:

1- خدمة العملاء بالخارج

تعد خدمة العملاء بالخارج هدفا أساسيا لتوسيع البنوك الأجنبية وتعتمد هذه البنوك لتحقيق ذلك على قيمة وحجم الإستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية كمتغير يمكن إستخدامه كمؤشر لتحديد مدى جودة دخولها لأسواق الدول المضيفة من عدمه وتركز هذه البنوك على عدد من الأنشطة المربحة كتمويل تصدير السلع والخدمات.

2- البحث عن فرص ربح جديدة؛

3- القيود المنظمة لعملية دخول البنوك الأجنبية

تتحكم الروابط المؤسسية والثقافية والإقتصادية بين الدولة الأم والدولة المضيفة في عملية دخول البنوك الأجنبية حيث تقف القيود والحوافز التنظيمية عائق أمام دخولها، وتفضل البنوك الأجنبية الإستثمار في الدول ذات القيود التنظيمية الأقل على الأنشطة البنكية وإضافة إلى العوامل الجغرافية كالحُدود المشتركة، اللغة المشتركة، مدى توافق البيئة التنظيمية والمؤسسية، الروابط الثقافية بين الدول...

أما عن الدوافع الخاصة بالدول المضيفة تتمثل في التغير في توجهات السوق نحو الإنفتاح تماشياً مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة، ومدى وجود الأزمات البنكية والحاجة إلى تطوير أداء البنوك المحلية وتوسيع قاعدة الملكية بها ومدى تبني برامج الخصخصة في القطاع البنكي.

ثانياً: هناك جملة من الأسباب المتحكممة في اتجاه البنوك إلى تدويل أنشطتها نذكرها^{١٧}:

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق وخاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية؛
- إنخفاض التكاليف في الدول المضيفة من تكاليف العمالة. وبعض مقومات الإنتاج...مقارنة بنظيراتها في الدولة الأم؛
- الإستفادة من الحوافز والإمتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة والإستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها بالخارج؛
- زوال الحوافز والقيود خاصة بعد نجاح جولة الأورغواي الأخيرة والتوصل في إطار المنظمة

العالمية للتجارة لإبرام إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية 1997.

ثالثاً: المؤشرات التي تستند إليها البنوك الأجنبية للدخول للأسواق البنكية المختلفة

تؤثر العديد من العوامل الإقتصادية على حجم تزايد البنوك الأجنبية في الدولة المضيفة ويعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من أهم العوامل في هذا المجال، ويتوقع أن يزيد هذا التواجد بزيادة معدل النمو والذي يعكس المزيد من فرص تقديم الخدمات المالية خاصة زيادة معدلات الإقراض في حين يقل تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق البنكية المختلفة بزيادة معدل التضخم والذي يعكس سوء إدارة موارد الإقتصاد الكلي، مما يؤثر بدوره على معدل الإقراض المتوسط والطويل.

رابعاً: وعليه هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تعتمد عليها البنوك للدخول إلى الأسواق البنكية وهي^٧:

1- المؤشر البنكي Banking Index

يقيس حجم القيود البنكية التي تفرضها كل دولة على دخول البنوك الأجنبية سواء عند فتح فروع لهذه البنوك أو شركات تابعة لها، وعدد البنوك الحكومية ومدى التدخل الحكومي في عمل البنوك الخاصة، من حيث حجم الإئتمان الممنوح والتأمين على الودائع وتقديم المزيد من الخدمات المالية دون قيود. ويؤكد المؤشر على أن الأسواق الأكثر فرضاً لهذه القيود هي الأقل جذبا للبنوك الأجنبية، لذا توجد علاقة عكسية بين هذا المؤشر وتواجد البنوك الأجنبية.

2- مؤشر حقوق الملكية Property Rights

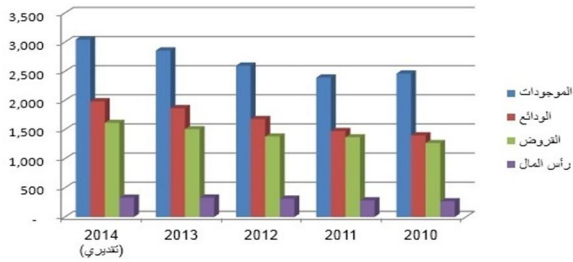
يقيس هذا المؤشر القيود على حماية حقوق الملكية الخاصة في الدولة وماهية القوانين التي تقوم الدولة بمقتضاها بمصادرة الممتلكات الخاصة ومدى كفاءة المحاكم المختصة بالنزاعات الناشئة عن نشاط البنوك

الإضطرابات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية في عدد من الدول العربية¹.

شكل رقم(01): تطور بيانات القطاع البنكي

العربي(2010-2014)

(مليار دولار)



المصدر: دراسة حول: "تطورات القطاع المصرفي العربي

حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014"، مجلة اتحاد

المصارف العربية، العدد 409، بيروت، ديسمبر 2014، ص10.

ويزيد حجم الموجودات المجمعة للقطاع البنكي

العربي عن حجم الإقتصاد العربي حيث تساوي حوالي

105% من الناتج المحلي الإجمالي كما تستند إلى

قاعدة ودائع تعادل 70% من حجم الإقتصاد العربي

ونسبة نمو موجودات القطاع البنكي المحققة خلال

2013 والتي بلغت 10% قابلها متوسط نسبة نمو

للإقتصاد العربي ككل بحوالي 3.4% أي أن نسبة نمو

القطاع البنكي العربي قاربت ثلاثة أضعاف نسبة نمو

الإقتصاد العربي.

شكل(02): مقارنة تطور حجم القطاع البنكي العربي بحجم

الاقتصاد العربي (2010-2014)

(مليار دولار)

الأجنبية، ويؤكد المؤشر زيادة تواجد البنوك الأجنبية مع زيادة حماية الملكية الخاصة لذا توجد علاقة طردية بين هذا المؤشر وتواجد البنوك الأجنبية.

3- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي The Log of GDP

يقيس المؤشر أداء الإقتصاد الكلي والقطاع البنكي

من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤكد أن

الأسواق المحلية الكبيرة ذات النمو المتسارع أكثر جذبا

للبنوك الأجنبية أي علاقة طردية بين تواجد البنوك

الأجنبية وبين المؤشر.

2/تطورات القطاع البنكي العربي (2011-2014)

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع البنكي العربي

بنهاية 2012 حوالي 2.60 تريليون دولار محققة نسبة

نمو 6% عن نهاية 2011، كما بلغت الودائع المجمعة

حوالي 1.68 تريليون دولار والقروض حوالي 1.38

تريليون دولار أما حقوق الملكية حوالي 310 مليار

دولار.

أما 2013 بلغت تلك الموجودات ما قيمته 2.86

تريليون دولار محققة نسبة نمو 10% والودائع حوالي

1.87 تريليون دولار والقروض حوالي 1.51 تريليون

دولار وحقوق الملكية حوالي 332 مليار دولار.

وفيما يخص 2014 تشير البيانات المتوفرة إلى

بلوغ موجودات القطاع البنكي العربي 3.05 تريليون دولار

بزيادة حوالي 7% عن نهاية 2013 كما بلغت الودائع

المجمعة 1.99 تريليون دولار وحقوق الملكية 331 مليار

دولار، وتشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه

القطاع البنكي العربي في الإقتصاد العربي بلغ حتى نهاية

2014 نحو 1.61 تريليون دولار وهو ما يشكل 60% من

حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتسدل هذه الأرقام

على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع البنكي العربي

في تمويل الإقتصادات العربية بالرغم من استمرار

- دراسة حول: "تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الفصل¹

الثالث من العام 2014"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد

409، بيروت، ديسمبر 2014، ص10.

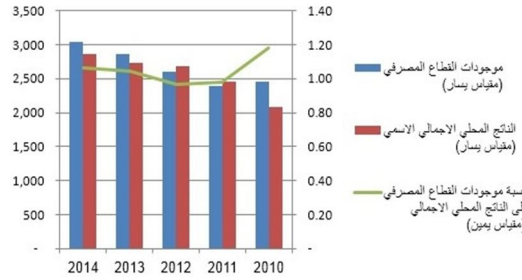
. إعداد الدراسات والبحوث المالية، الإقتصادية، البنكية، الفنية، التسويقية، القيام بتطوير الأنشطة والأعمال البنكية.

والبنوك العربية الأوروبية تعمل في ظل المناخ السائد بالدول العربية فإنها تحتاج إلى معلومات مستمرة عن هذا المناخ والعمل على قياسه، حتى تكون الأنشطة والعمليات البنكية متماشية مع التطورات البيئية والتغيرات المستمرة فيها لتتمكن البنوك من دراستها وتتعرف على المشكلات والمعوقات التي تأثر على أدائها وكذا على أوضاع المستثمرين والمتعاملين معها، مما يؤهلها لتقديم المقترحات التي من شأنها حل المشكلات وتذليل المعوقات لتهيئة عوامل الإستثمار^v.

فمن الأهمية تقوية القطاع المالي والبنكي العربي الأوروبي ووضع التدابير الملائمة للبيئة المالية والإشراف وأن تقوم البنوك بتقييم المخاطرة وتعمل على ضبط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوزيعها الفعال والرشيد للإستثمارات، لأن المساهمات المرتفعة للإستثمارات الأجنبية في أنشطة الأسواق المحلية تؤدي إلى تقوية ترابطها مع الأسواق العالمية.

حيث إن النجاح في عملية الإنفتاح والتكامل مع البنوك الأوروبية من خلال تحرير حركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق المالية أمام العالم الخارجي يتطلب أن يكون القطاع البنكي العربي مهياً لهذا الوضع، لذلك يستلزم على البنوك العربية عامة والطامحة للشراكة مع البنوك الأوروبية خاصة أن تعمل على خلق كيانات مالية وإستثمارية عربية كبرى لتشكيل تحالفات قادرة على المنافسة الأوروبية والدولية، وذلك عن طريق^{vi}:

- تشجيع عمليات الاندماج بين الشركات والمؤسسات المالية والتكتل ضمن الدول العربية وفيما بينها، لمواجهة التكتلات العالمية وعمليات الاندماج بين الشركات الكبيرة والإنتفاع من إقتصادات الحجم؛



المصدر: دراسة حول: "تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2014"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 409، بيروت، ديسمبر 2014، ص 11.

3/ آليات تمويل بنوك الشراكة العربية الأوروبية

المتوسطة

تسعى البنوك العربية الأوروبية إلى التنفيذ الفعلي لمراحل عملها وإتمامها من خلال توفر الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف.

وهناك مجموعة من الأنشطة والعمليات البنكية التي تأديها البنوك العربية الأوروبية من أجل تسهيل الأنشطة الإستثمارية:

. تحديد الحجم الأمثل لتوظيف الأموال؛

. ترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات من خلال البحث والتعرف على المشروعات وفرص الإستثمار والإعلان الجيد لترويج المشروعات؛

. دراسة وتقييم جدوى المشروعات ومنح

الإئتمان؛

. تقديم مختلف القروض قصيرة، متوسطة، طويلة

الأجل؛

. إدارة محفظة الأوراق المالية؛

. تطبيق تكنولوجيا بنكية متطورة؛

. تقديم الخدمات الإستشارية للمستثمرين

والشركات؛

4/تمويل البنوك دولية النشاط لمشروعات الإستثمار

الأجنبي

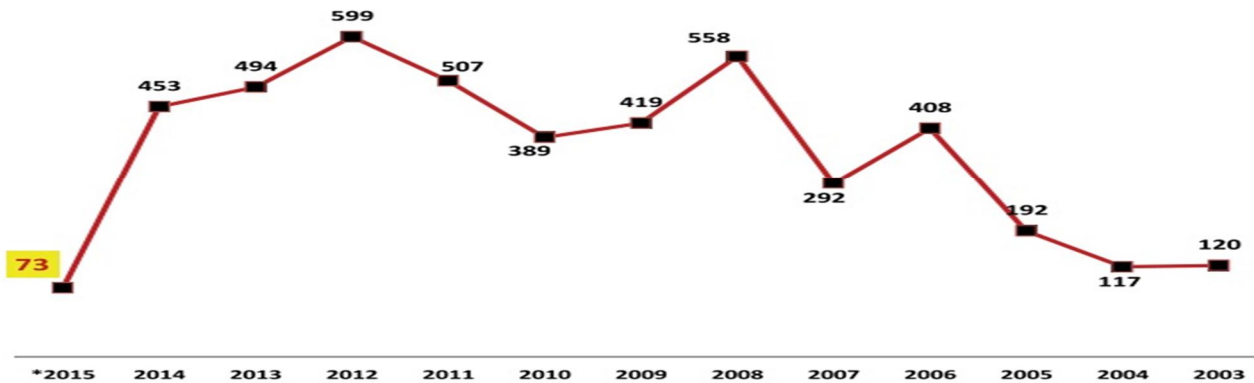
أ/تمويل مشروعات الإستثمار العربي المباشر في

الخارج

شهد عدد مشروعات الإستثمار العربي المباشر في الخارج تذبذبا خلال الفترة ما بين 2003 و 2015 حيث ارتفع من 120 مشروعا عام 2003 إلى 558 مشروعا في 2008، ثم تراجع عدد المشروعات مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى 389 مشروعا في 2010 ثم عاود الصعود إلى 599 مشروعا عام 2012 ليتراجع العدد مرة أخرى إلى 453 مشروعا عام 2014 مع توقعات بمواصلة الهبوط خلال 2015 إستنادا لمؤشرات الشهور الثلاثة الأولى من العام والتي شهدت تأسيس 73 شركة فقط.

شكل رقم(03): تطور عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر

العربية في العالم (2003-2015)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات: "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها"، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2015، ص.8.

- التحرك نحو التكامل والاندماج البنكي بين

بعض البنوك في الدول العربية بما يعزز من

قدرتها التنافسية ولكي تلعب دورا أساسيا في

إدارة الأموال والإستثمارات العربية بالخارج،

وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى داخل

الإقتصادات العربية لخدمة أغراض التنمية

الإقتصادية.

إضافة إلى عمليات التملك والاندماج بين البنوك

بالدول العربية لتدعيم قاعدة رأس مال البنوك وتقويتها

وكسب ثقة المستثمرين الأجانب، وحتى تكون البنوك

قادرة على تمويل المشروعات الإقتصادية الكبيرة ذات

الجدوى الإقتصادية ولدعم البنوك الوطنية في مواجهة

المنافسة الأجنبية.

جدول رقم(04): مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم

—جانفي 2003 إلى مارس 2015—

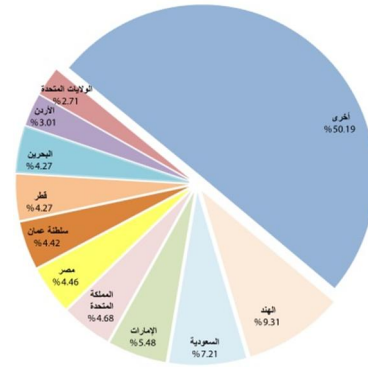
السنة	المشروع	إجمالي الاستثمار بالمليون دولار	إجمالي فرص العمل
*2015	73	11,184.3	14,759
2014	453	28,458.9	78,151
2013	494	34,106.7	62,673
2012	599	32,083.5	79,275
2011	507	36,969.1	71,988
2010	389	26,216.0	65,681
2009	419	72,701.0	99,966
2008	558	130,660.3	201,089
2007	292	54,736.3	79,242
2006	408	84,144.6	147,627
2005	192	42,369.2	76,427
2004	117	9,394.7	18,306
2003	120	6,616.5	13,440
الاجملي	4,621	569,641.2	1,008,624

*خلال الفترة جانفي — أبريل 2015

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثتمان الصادرات: "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها". العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2015، ص.8.

من خلال الجدول إن التكلفة الإستثمارية الإجمالية لمشروعات الإستثمار العربية في العالم خلال الفترة 2003-2015 تم تقديرها بقيمة تصل إلى 570 مليار دولار كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بما يزيد على مليون فرصة عمل.

شكل رقم(05): مشروعات الإستثمار العربي المباشر العربية في الخارج (جوان 2015)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثتمان الصادرات: "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها". العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2015، ص.9.

تتركز مشروعات الإستثمار العربي في العالم بعدد محدود من الدول أولها الإمارات ونفذت 2457 مشروع وبنسبة 53.2% من الإجمالي العربي ثم السعودية 526 مشروع أي 11.4% من الإجمالي العربي والكويت 412 مشروع أي 8.9% من الإجمالي.

• مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية

بشكل كبير ووصل إلى 767 مشروعاً عام 2014، وسجل 182 مشروع خلال الشهور الأربع الأولى 2015.

شهد عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إتجاهاً عاماً للنمو إلى 1335 مشروعاً في 2008 ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية تراجع

جدول رقم (06): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

—جائفي 2003 إلى أفريل 2015—



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات: "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها". العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2015، ص7.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات: "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها". العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2015، ص7.

تركزت مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بعدد محدود منها أولها الإمارات وحظيت بـ 3880 مشروع أي 36.3% من الإجمالي العربي ثم السعودية 1184 مشروع بنسبة 11.1% ومصر 740 مشروع أجنبي أي 7% من الإجمالي.

5/ أهم المشاكل التي تقف في وجه البنوك العربية

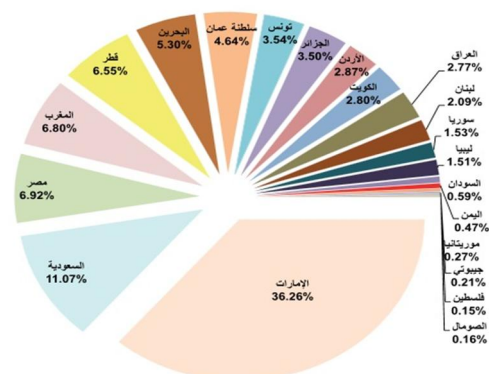
الأوروبية لتأدية دورها

. إن البنية المالية الأساسية بالدول العربية ضعيفة ويمكن تعزيز التعاون العربي الأوروبي من خلال تنشيط هذه البنية؛

ويقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية 8690 شركة بنسبة تصل 11% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والبالغ عددها 79130 شركة كما تستثمر تلك الشركات في 10700 مشروع بالمنطقة العربية وبنسبة تبلغ 5.6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 191 ألف مشروع نهاية أفريل 2015.

شكل رقم (07): مشروعات الإستثمار الأجنبي

المباشر موزعة على الدول العربية



ونتيجة هذه التطورات السلبية تأثرت البنوك العربية الداخلية بشكل عام والبنوك الخارجية بشكل خاص من حدة هذه الأزمات المتتالية، حيث إنخفض حجم الأموال المتدفقة إليها وازدادت مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها ما انعكس سلبا على ربحيتها ومسيرتها.

. صعوبة التكيف مع المستجدات المتسارعة على الساحة الدولية: أخضقت البنوك العربية (سواء العاملة داخل الوطن العربي أو خارجه) من التعامل مع التطورات البنكية العالمية التي ساهمت بتعميق المشاكل التي تتعرض لها البنوك، من تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود وإنفتاحها على بعضها البعض في الوقت الذي لم تشهد فيه الأسواق المالية العربية أية تطورات مماثلة، فضلا عن التطورات بالصناعة البنكية الدولية وإستحداث العديد من الأدوات المالية الجديدة وزيادة حدة المنافسة بفعل ظاهرة التدويل المقرونة بدخول مؤسسات غير بنكية ميدان العمل البنكي.

. التكتلات الإقتصادية والإندماج المالي والبنكي: كان من الطبيعي أن تنجم عن هذه التكتلات تكتلات موازية على الصعيد المالي والنقدي تمثلت في عمليات الدمج والإندماج بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بهدف زيادة التعاون وتحقيق التكامل والإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير.

. ضعف الإدارة وقصور الرقابة الداخلية: عجزت إدارات البنوك العربية الأوروبية عن الإرتقاء بالقدرات البشرية والكوادر الفنية القادرة على التأقلم ومجاراة المتغيرات بالبيئة البنكية الدولية وعن تطوير أسس فعالة للرقابة الداخلية.

ويتضح هذه القصور أن بعض البنوك العربية التي تقدمت لفتح فروع لها في بروكسل وباريس رُفضت بسبب النقص برقابتها الداخلية كما عانت من ضيق قاعدة ملكيتها ذات الطابع العائلي ما حال دون إتساع نشاطها وحجمها وزيادة ربحيتها^{ix}.

. لم يتم توجيه تحويلات العالم العربي المالية الهائلة إلى عمليات توظيف قادرة على تطوير عنصر تكامل إقتصادي ينشط عمليات نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية؛

. إرتفاع تكاليف بعض مشاريع البنية التحتية الكبيرة وهدر الأموال وإقامة مجمعات صناعية ضخمة تابعة للقطاع العام غير متلائمة مع الإمكانيات المتوافرة، وسوء إدارة هذه المشاريع حيث أصبح المردود ومعدلات الإنتاج غير متناسبة مع القدرات التي تم توظيفها؛

. تخصيص جزء كبير من الموارد المالية لنفقات التسلح بسبب التوترات الدولية والصراعات التي تشهدها المنطقة العربية.

6/تحديات العمل البنكي العربي الأوروبي

إن البنوك العربية الأوروبية تشكل نافذة النظام البنكي العربي في الخارج يتفاعل من خلالها بالنظام البنكي العالمي، وتدعيم وضعية البنوك العربية الأوروبية يشكل أهمية كبرى لمستقبل النظام البنكي العربي ككل، غير أن التطورات والأحداث الإقتصادية الحاصلة على الساحة العالمية فرضت عددا من الصعوبات والتحديات أمام العمل البنكي العربي الأوروبي التي تقف حائلا دون تقدمها إلى مستوى يمكنها من التغلب على المنافسة التي تواجهها والإضطلاع بدور فاعل بعملية تدوير رؤوس الأموال العربية ووضعها في خدمة التنمية بالوطن العربي.

وأهم التحديات التي تواجه عمل البنوك العربية الأوروبية

. تردي الأوضاع الإقتصادية بالدول العربية: ترتبط مسيرة العمل البنكي بالتطورات الإقتصادية التي تشهدها دول المنطقة العربية وعليه إنتهجت برامج للتصحيح الهيكلي وتصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تقشفية.

خلاصة:

لتسهيل حركة التبادل بين الجانبين، هذه البرامج التي تقودها مؤسسات تمويلية أوروبية بارزة والتي تؤمن أشكال تقليدية ومتطورة من التمويل التجاري إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة قد ارتفع وإن كان بنسب ضعيفة مقارنة بإمكانيات دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. والشراكة مع بنوك الاتحاد الأوروبي تفرض على البنوك العربية العديد من التحديات لمواجهة المنافسة وحركة رأس المال الضخم وهنا تبرز ضرورة التعاون والتنسيق بين البنوك العربية من خلال التكتل والاندماج البنكي.

إن الدور الأساسي الذي تقوم به البنوك العربية الأوروبية يتمثل بالدرجة الأولى في تمويل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي وتم توسيع دور هذه البنوك ليشمل النطاقين الإستثماري والتمويلي لتحسين آفاق وفرص التعامل الإقتصادي على كافة الأصعدة بين الشريكين العربي والأوروبي. فالبنوك العربية الأوروبية استطاعت على إمتداد سنوات توفير التمويلات والتسهيلات الإئتمانية بمبالغ لا بأس بها من أجل تمويل عمليات الإستيراد والتصدير كما إستفادت البنوك من شبكة البرامج الأوروبية المتاحة

الأشكال والجدول:

شكل رقم 01	تطور بيانات القطاع البنكي العربي 2010-2014
شكل رقم 02	مقارنة تطور حجم القطاع البنكي العربي بحجم الإقتصاد العربي 2010-2014
شكل رقم 03	تطور عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر العربية بالعالم -2003 إلى 2015-
جدول رقم 04	مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم -جانفي 2003 إلى مارس 2015-
شكل رقم 05	مشروعات الإستثمار العربي المباشر العربية في الخارج -جوان 2015-
جدول رقم 06	مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -جانفي 2003 إلى أفريل 2015-
شكل رقم 07	مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر موزعة على الدول العربية

تهميش:

- v - فاطمة بوسالم، "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية -حالة الجزائر-". ماجستير علوم إقتصادية. إدارة مالية. جامعة منتوري. قسنطينة. 2011. ص 132-133.
- vi - عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الإستثمارية. إتحاد المصارف العربية. بيروت. 2004. ص 250.
- vii - عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص 387-388.
- viii - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، "الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها". العدد الفصلي الثامن، الكويت، جوان 2015. ص 8.
- ix - سرمد كوكب جميل، "المؤسسة المصرفية العربية: دراسات إستراتيجية". (2002 العدد 72 مركز الإمارات). أبوظبي. ص 56.

- *i - رساميل البنوك: يعني رأس المال الموظف « بصورة منتجة » (في التجارة والصناعة) و « بصورة مضاربة » (في البورصة والعمليات المالية).
- ii - فؤاد شاكر، "دور المصارف العربية الأوروبية في تنمية الإستثمارات المشتركة". المؤتمر الدولي التاسع: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية. مركز الدراسات العربي-الأوروبي. بيروت. 13-15 فيفري 2001.
- iii - سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. 2008. ص 533-535.
- iv - عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. عمان. 2001. ص 50.